S/16880/Add.29
2 August 1985
ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

بيان موجز أعدده الأمين العام عن المسائل المعروضة على
مجلس الأمن وعن المرحلة التي بلغها النظر في تلك المسائل

إضافة

عملا بالمادة ١١ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن ، يقدم الأمين العام البيان
الموجز التالي :

ترد قائمة بالبند المعروضة على مجلس الأمن في الوثائق S/16880 المؤرخة في ٧ كانون
الثاني /يناير ١٩٨٥ و S/16880/Add.4 المؤرخة في ١٣ شباط /فبراير ١٩٨٥ و S/16880/Add.18
المؤرخة في ٢٠ أيار /مايو ١٩٨٥ و S/16880/Add.24 المؤرخة في ٩ تموز /يوليه ١٩٨٥ .
وخلال الأسبوع المنتهي في ٢٧ تموز /يوليه ١٩٨٥ ، اتخذ مجلس الأمن اجراءات
بشأن البند التالي :

مسألة جنوب افريقيا (انظر S/12269/Add.12 و S/12269/Add.13 و S/12269/

Add.43 و S/12269/Add.44 و S/12269/Add.49 و S/12520/Add.4 و S/13033/Add.13 و
S/13033/Add.37 و S/13737/Add.23 و S/13737/Add.50 و S/14326/Add.5 و S/14326/ و
Add.34 و S/14326/Add.50 و S/14840/Add.14 و S/14840/Add.38 و S/14840/Add.49 و
S/15560/Add.23 و S/16270/Add.1 و S/16270/Add.32 و S/16270/Add.42 و S/16270/ و
Add.49 و S/16880/Add.9 و S/16880/Add.10).

وفي رسالة مؤرخة في ٢٤ تموز /يوليه ١٩٨٥ ، وموجهة الى رئيس مجلس الأمن (S/17351) ،
رجا ممثل فرنسا عقد اجتماع فوري لمجلس الأمن نظرا لاستمرار وتفاقم المعاناة الانسانية التي يسببها
في جنوب افريقيا نظام الفصل العنصري .

وفي رسالة مؤرخة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، وموجهة الى رئيس مجلس الأمن (S/17356) ، رجا ممثل مالي ، باسم مجموعة الدول الافريقية في الامم المتحدة ، عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في الحالة في جنوب افريقيا .

واستأنف مجلس الأمن نظره في البند في جلستي ٢٦٠٠ و ٢٦٠٢ ، المعقودتين في ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ .

وفي غضون الجلستين قام الرئيس ، بموافقة المجلس ، بدعوة ممثلي اثيوبيا ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وجنوب افريقيا ، وزائير ، والسنغال ، وكوبا ، وكينيا ، والسليبي ، ويوغوسلافيا ، بناء على طلبهم ، الى الاشتراك في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت .

وبناء على طلب مؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٥ من رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، قام الرئيس ، بموافقة المجلس ، بتوجيه دعوة الى رئيس تلك اللجنة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

وفي الجلسة ٢٦٠٠ للمجلس ، المعقودة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، وجّه الرئيس الانتباه الى مشروع القرار (S/17354) المقدم من الدانمرك وفرنسا .

وفي الجلسة ٢٦٠٢ للمجلس ، المعقودة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، وجّه الرئيس الانتباه الى النص المنقح لمشروع القرار (S/17354/Rev.1) المقدم من الدانمرك وفرنسا .

وفي الجلسة ذاتها قدم ممثل بوركينا فاسو ، باسم بيرو ، وترينيداد وتوباغو ، ومدغشقر ، ومصر ، والهند ، وباسم وفده ، تعديلا شفويا (صدر فيما بعد بوصفه الوثيقة S/17363) على مشروع القرار المنقح (S/17354/Rev.1) ، ينص على ادراج فقرة جديدة في المنطوق بعد الفقرة الحالية يكون نصها كما يلي :

" يحذر بشدة جنوب افريقيا من أن عدم القيام بهذا سيضطر مجلس الأمن الى أن يجتمع فورا للنظر في اعتماد تدابير ملائمة بموجب ميثاق الامم المتحدة ، بما في ذلك الفصل السابع ، وذلك على سبيل ممارسة ضغط اضافي لكفالة امثال جنوب افريقيا لقرارات ومقررات الامم المتحدة ذات الصلة ؛

وانتقل مجلس الامن الى التصويت على التعديل (S/17363) الذي حصل على ١٢ صوتا مؤيدا مقابل صوتين معارضين (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الأمريكية) ، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (فرنسا) ، ولم يعتمد بسبب الصوتين السلبيين لعضوين دائمين من أعضاء مجلس الأمن .

ثم صوت مجلس الأمن على مشروع القرار المنقح (S/17354/Rev.1) ، واعتمده بغالبية ١٣ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع عضوين عن التصويت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الأمريكية) ، بوصفه القرار ٥٦٩ (١٩٨٥) .

وفيما يلي نص القرار ٥٦٩ (١٩٨٥) :

ان مجلس الأمن

ان يساوره بالغ القلق ازاء تفاقم الحالة في جنوب افريقيا واستمرار المعاناة الانسانية الناجمة في هذا البلد عن نظام الفصل العنصرى ، الذى يدينه المجلس بشدة ،

وان يشعر بالسخط ازاء القمع وديدن الاعتقالات التعسفية للمئات من الأشخاص ،

وان يرى ان فرض حالة الطوارئ في ٣٦ مقاطعة من جمهورية جنوب افريقيا يشكل تدهورا خطيرا للحالة في هذا البلد ،

وان يرى ان ممارسة حكومة جنوب افريقيا لأعمال الاحتجاز بدون محاكمة وأعمال التشريد الاجبارية وكذلك التشريعات التمييزية القائمة ، هي أعمال غير مقبولة على الاطلاق ،

وان يعترف بشرعية تطلعات جميع سكان جنوب افريقيا الى التمتع بكافة الحقوق المدنية والسياسية ، واقامة مجتمع موحد غير عنصرى وديمقراطى ،

وان يعترف كذلك بأن السبب الأساسى للحالة في جنوب افريقيا يكمن في سياسة الفصل العنصرى والممارسات التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا ،

١- يدين بشدة نظام الفصل العنصرى وكذلك كل ما يفرزه من سياسات وممارسات ؛

٢ - يدين بشدة الاعتقالات الجماعية وعمليات الاحتجاز التي لجأت إليها حكومة بريتوريا مؤخرا وعمليات القتل التي ارتكبت ؛

٣ - يدين بشدة اعلان حالة الطوارئ في المقاطعات الست والثلاثين ويطالب برفعها فوراً ؛

٤ - يطلب من حكومة جنوب افريقيا ان تطلق فوراً وبدون شروط سراح كل المسجونين والمعتقلين السياسيين ، وفي مقدمتهم السيد نيلسون مانديلا ؛

٥ - يؤكد من جديد أن السبيل الوحيد الى الحل هو القضاء النهائي على نظام الفصل العنصري واقامة مجتمع حر وموحد وديمقراطي في جنوب افريقيا على اساس الاقتراع العام ؛

٦ - يطلب فوراً الى الدول الأعضاء في المنظمة اتخاذ تدابير ضد جنوب افريقيا من قبيل ما يلي :

(أ) وقف كل استثمار جديد في جمهورية جنوب افريقيا ؛

(ب) حظر بيع الكروجيراندات وجميع قطع النقود الأخرى المضروبة في جنوب افريقيا ؛

(ج) فرض قيود في مجال الالعاب الرياضية والعلاقات الثقافية ؛

(د) ايقاف قروض التصدير المضمونة ؛

(هـ) حظر أي تعاقد جديد في المجال النووي ؛

(و) حظر أي بيع لمعدات الحاسبات الالكترونية التي قد يستعملها الجيش والشرطة في جنوب افريقيا ؛

٧ - يهنئ الدول التي اتخذت بالفعل تدابير طوعية ضد حكومة بريتوريا ويرجو منها أن تقوم على الفور باتخاذ ترتيبات جديدة ، ويدعو الدول التي لم تقم بذلك بعد الى الاقتداء بها ؛

٨ - يرجو من الامين العام أن يرفع اليه تقريراً عن تنفيذ هذا القرار ؛

٩ - يقرر ابقاء المسألة قيد النظر والانعقاد من جديد بمجرد أن ينشر الأمين العام تقريره ، وذلك للنظر في التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .